

أهمية دراسة المؤشرات المالية والتقنية لشركات التأمين في الجزائر

دراسة حالة SAA ولاية المسيلة

من إعداد:

أ.عماري فاطمة الزهرة جامعة محمد بوضياف المسيلة amarif@gmail.com	د.زيتوني كمال جامعة محمد بوضياف المسيلة zitounikamal28@yahoo.fr	د.زرروخي صباح ¹ جامعة محمد بوضياف المسيلة Sabah.zarroukhi7@gmail.com
---	---	---

تاريخ القبول: 2018/12/27

تاريخ الإرسال: 2018/12/18

ملخص:

من خلال البحث توصلنا إلى أن التأمين كفكرة يعتبر قديما لكنه كنظام يعتبر حديث النشأة نسبيا، والنشاط التأميني هو أداة لحماية الأفراد والممتلكات من الأخطار المحتملة، ويعتبر أيضا عاملا مهما في تعبئة الادخار اللازم لتمويل عملية التنمية، ونظرا للدور الهام الذي تقوم به شركات التأمين في الاقتصاد وكذلك لضمان نجاح نشاطها واستمراره قامت الهيئات الرقابية والقائمة على قطاع التأمين في الجزائر باستحداث نظام ملاءة مالية جديد وتجسد ذلك في المرسومين التنفيذي لسنة 2013، وتعتبر الملاءة عن قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها اتجاه حملة الوثائق في أوقاتها وذلك لحماية مصالح المؤمن لهم ونجاح الشركة وفي مقابل هذا النشاط التأميني ينتظر مالكو شركات التأمين مردودية على أموالهم الخاصة تقابل المخاطر التي يتحملونها في الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: التأمين، شركات التأمين، الملاءة، المردودية، التوازن المالي.

Abstract :

Research has shown that insurance as an idea is old but as a relatively new system. Insurance activity is a tool to protect individuals and property from potential risks. It is also an important factor in mobilizing the savings needed to finance the development process. In view of the important role played by insurance companies in the economy In addition to guaranteeing the success and continuity of its activity, the regulatory bodies based on the insurance sector in Algeria have introduced a new financial solvency system. This is reflected in the implementing decrees of 2013. The solvency reflects the ability of insurers to fulfill their obligations towards the policyholders in their time So as to protect the interests of the insured and the success of the company and in return for this insurance activity is waiting for the owners of insurance companies on the profitability of their own money correspond to the risks they incur in investment.

Key words: insurance. Insurance companies. Solvency. Revenue. Financial balance

¹ د.زرروخي صباح، Sabah.zarroukhi7@gmail.com

مقدمة:

تعتبر شركات التأمين مؤسسات مالية غير نقدية ، تسعى كغيرها من الشركات إلى تعظيم مردودياتها وتعزيز مركزها المالي، وإرضاء زبائنها وخاصة في ظل المتغيرات المعاصرة التي تتميز بزيادة المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين، وبالتالي فإن تحليل النتائج وتقييم الأداء له أهمية كبيرة في شركات التأمين، وتعتبر مؤشرات التوازن المالي أسلوب مهم من أساليب التحليل التي تساهم في التعرف على مدى نجاح تطبيق السياسات وتنفيذ القرارات في شركات التأمين، كما يهدف إلى مساعدة المستثمر في التعرف على النشاط والملاءة المالية لهذه الشركات، كما تبرز بصفة عامة مدى النجاح في تحقيق الأهداف والوصول إلى المستوى المترقب .

تبعاً لما سبق تبرز معالم الإشكالية التي نعمل على معالجتها من خلال الإجابة على التساؤل التالي:

كيف يمكن أن تساهم مؤشرات التوازن المالي في تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين ؟

على ضوء العرض السابق لإشكالية البحث يمكن صياغة الفرضية التالية:

- **يتمثل المؤشرات المالية والتقنية في قياس الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين.**

نهدف من خلال هذا البحث إلى تحقيق مايلي:

❖ محاولة معرفة عملية التحليل المالي لملاءة ومردودية شركات التأمين باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

❖ لعل اختيارنا لشركات التأمين يرجع لأهمية هيئات التأمين كمؤسسات مالية غير مصرفية في القطاع المالي.

❖ تتلخص أهداف بحثنا في النقاط التالية:

❖ التعرف على الأداء المالي لشركة الوطنية للتأمين ومعرفة مركزها المالي؛

❖ إبراز قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها والتزامات الملاءة المفروضة عليها.

اتبعنا في اختبار الفرضيات المتبناة المنهج الوصفي والتحليلي، أما الجانب التطبيقي فقمنا بانتهاج منهج دراسة حالة، وهذا من خلال الملاحظة وجمع البيانات وتحليلها.

من أجل التعمق في الموضوع وحوصلته اقترحنا الخطة التالية، حيث سنتناول ثلاثة محاور:

I. مدخل الى الملاءة والمردودية في شركات التأمين؛

II. مؤشرات التوازن المالي والتقني في شركات التأمين؛

III. دراسة تطبيقية في المديرية الفرعية بالمسيلة.

I. مدخل الى الملاءة والمردودية في شركات التأمين

ان شركة التأمين لا تعتبرها وتزعرع مركزها المالي، إذا ما عجزت عن تغطية الخسائر العائدة لمعاملها بغض النظر عن طبيعة هذه الخسائر.

1. تعريف الملاءة المالية

في المفهوم الاقتصادي العام تعرف الملاءة المالية بمقدرة الأنشطة الاقتصادية على تجاوز مطلوباتها اعتمادات على موجوداتها، فالمشروع الاقتصادي "الملئ" هو الذي تفوق موجوداته كافة مطلوبات هو إلتزاماته، تحدد الملاءة المالية بمقدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها كاملة عند المطالبة بها، ومدى إستعداد وجهوزية هذه الشركات لدفع مبالغ التعويضات الكبيرة فوراً دون أن تؤدي عملية السداد إلى تعثر وتوقف أو افلاس هذه الشركات¹.

الملاءة المالية لشركات التأمين من وجهة نظر الإدارة تعني قدرة الشركة على الامتثال للالتزامات مع ضمان القدرة على التعامل مع هذه الالتزامات في أي وقت، وضمان توفر رأس المال لإمتصاص الخسائر غير المتوقعة، كما أن الملاءة مكفولة في جملة أمور كالتوفير أو الاحتياطات الفنية².

2. أهمية الملاءة:

للملاءة في مجال التأمين أهمية خاصة تتبع من أن السلعة التي يتم التعامل عليها بيعة وشراءً هي سلعة غير منظورة، حيث هي وعد كتابي لشيء قد يتحقق في المستقبل المحدد زمنياً بمدة معينة، وقد لا يتحقق خلالها، وفي جميع الأحوال لا يمكن معرفة زمان حدوثه وعلى هذا يجب أن نعرف وضع ملاءة شركة التأمين أو إعادة التأمين عند التعاقد وأيضاً التحقق من استمرار هذه الملاءة في المستقبل.

الملاءة المالية لشركات التأمين من جهة نظر الإدارة تعني³:

- ❖ أن أقساط المحصلة من المتوقع أن تكفي لتسوية الخسائر المتوقعة، ومقابلة كافة مصروفات التشغيل والعمليات؛
- ❖ الاحتفاظ بأصول معترف بها تكفي لتغطية الالتزامات المطلوبة، مع وجود هامش أمان؛
- ❖ يساوي على الأقل المتطلبات القانونية لصافي الثروة.

3. قواعد الملاءة في الجزائر

قامت الهيئات الرقابية والقائمة على قطاع التأمين في الجزائر، باستحداث نظام ملاءة مالية جديد، تجسد ذلك من خلال إصدار مرسومين تنفيذيين سنة 2013، المرسوم التنفيذي رقم 14-13 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434 الموافق لـ 28 مارس سنة 2013 المتعلق بالالتزامات التقنية لشركات التأمين وإعادة التأمين، والمرسوم التنفيذي رقم 115-13 المؤرخ في 16 جمادى الأولى عام 1434

الموافق لـ 28 مارس سنة 2013 يعدل المرسوم التنفيذي رقم 343-95 المؤرخ في 6 جمادى الثانية عام 1416 الموافق لـ 30 أكتوبر سنة 1995، والمتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء.

وهذا يأتي في السياق المندرج لمواكبة التطورات الدولية في هذا المجال، وفي هذا السياق سوف يكون لكل فرع تأمين هامش الملاءة المالية الخاصة به، والذي سيتم تثبيته في هذه المراسيم والتي تسعى لمواكبة القواعد الجديدة للملاءة المالية المطبقة دولياً، بالإضافة إلى اللوائح التنظيمية الجديدة المتعلقة بفصل تأمينات الأشخاص عن تأمينات الأضرار، حيث يتعلق هذا التنظيم الجديد بتكوين وتحديد الالتزامات المقننة وكذا تمثيل هذه الالتزامات في أصول موازنة شركات التأمين أو إعادة التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة⁴.

وتتجسد قدرة شركات التأمين و/أو إعادة التأمين على الوفاء بالتزاماتها (الملاءة) حسب التنظيم الجزائري من خلال إثبات توفرها على مبلغ إضافي لتسديد مؤناتها التقنية أو ما يسمى بحد القدرة على الوفاء، ويتكون هذا المبلغ الإضافي أو حد القدرة على الوفاء مما يلي:

❖ رأس المال المحرر أو أموال التأسيس المحررة؛

❖ الاحتياطات المقننة أو غير المقننة؛

❖ المؤونات المقننة؛

❖ التأجيل من جديد، دائن أو مدين.

❖ ويجب أن يكون حد القدرة على الوفاء: بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار و/أو إعادة التأمين، يساوي على الأقل 15% من المؤونات التقنية. ويجب ألا يكون في أي فترة من فترات السنة، أقل من 20% من الأقساط الصادرة و/أو المقبولة، صافية من الرسوم، أما بالنسبة لشركات التأمين على الأشخاص يساوي على الأقل: لفروع التأمين على الحياة - وفاة، زواج، ولادة والرسملة، مجموع 4% من المؤونات الحسابية و3% من رؤوس الاموال تحت الخطر غير سالبة أما للفروع الأخرى 15% من المؤونات التقنية، ويجب ألا يكون في أي فترة من فترات السنة أقل من 20% من الأقساط الصادرة و/أو المقبولة، صافية من الرسوم والإلغاءات. إن كان حد القدرة على الوفاء أقل من الحد الأدنى المطلوب، يجب على شركة التأمين أن تلجأ في مدة 06 أشهر الى زيادة رأسمالها أو أموال تأسيسها وإما إيداع كفالة لدى الخزينة العمومية.

4. تعريف المردودية

تعرف المردودية على أنها ذلك الإرتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد

مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية⁵.

يعرفها البعض بأنها قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، نتيجة لإستخدام رأس مالها في نشاطها الإستغلالي، وتعد معيار أفضل من الربح،⁶ وتحسب من وراء إستعمال مجموع موجوداتها بالقيمة المطلقة (بقيمة النتيجة الصافية).⁷

ويمكن تعريف المردودية بأنها تلك العلاقة بين النتائج المحققة والوسائل المستعملة لتحقيقها، وتقيس المردودية كفاءة وفعالية المؤسسة وتدل على قدرتها على توليد النتائج مقابل كمية معطاة من الوسائل.⁸

5. أهمية المردودية.

هناك عدة مزايا لحساب المردودية في شركات التأمين من بينها:

1.5. بالنسبة للمستثمرين

إن المستثمرين يهتمون بالدرجة الأولى بما ينجم من عائد على الأموال المستثمرة في المؤسسات وما حققته أو يمكن تحقيقه من قيمة مضافة، في مقابل المخاطر التي يمكن أن تنجز من ذلك، وبالتالي فالمساهم المالي يبحث عن المفاضلة بين الإحتفاظ بالأسهم التي يمتلكها في المؤسسة أو التحلي عنها، أما المستثمر المرتقب فيحاول أن يفاضل بين قرار شراء اسهم المؤسسة.⁹

2.5. بالنسبة للمؤسسة ككل

المردودية هدف تبتغيه كل مؤسسة سواء كانت تجارية أو صناعية، فتحقيقها يعبر عن سلامة مركزها المالي من جهة وصحة أسلوب التسيير الذي تنتهجه من جهة أخرى، وهي أيضا من أهم المؤشرات التي تقيس الفعالية الكلية للمؤسسة.

المردودية وسيلة لتحقيق الإستراتيجية كتطوير وتوسيع المؤسسة مثلا، أو خلق منتجات جديدة ، ولها دور تكميلي للحفاظ على توازن المؤسسة وهي أساس تقييمها وبالتالي التعرف على مراكز القوة والضعف فيها، وكذا تحديد و معرفة وضعيتها داخل القطاع الذي تنشط فيه، وتساعد في عملية إتخاذ القرارات وتتخذ كأساس لتصحيح الإنحرافات وذلك بمقارنتها بنتائج السنوات السابقة.

6. أنواع المردودية

نجد ثلاث أنواع رئيسية للمردودية وهي:¹⁰

- ❖ مردودية النشاط (المردودية التجارية) Retion on sales (ROS)
- ❖ المردودية الإقتصادية Retion on Assets (ROA)
- ❖ المردودية المالية (العائد على حقوق الملكية) Retion on Equity(ROE)

1.6. المردودية الإقتصادية:

تسمى كذلك بالعائد على الموجودات، حيث تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من جميع موجوداتها وأصولها، وتقيس أيضا مدى نجاح الإدارة في إستعمال هاته الأصول التي عهدت إليها¹¹، وتقاس المردودية بمعدل المردودية الإقتصادية:

$$(Re) = \text{نتيجة الإستغلال على الضريبة} / \text{الأصول الإقتصادية.}$$

أي تقيس مساهمة الأصول الإقتصادية في تكوين نتيجة الإستغلال أي حساب مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول في نتيجة الإستغلال.¹²

2.6. المردودية المالية.

تهتم المردودية المالية بإجمالي أنشطة المؤسسة و تدخل في مكوناتها كافة العناصر والحركات المالية ويمكن حسابها بالعلاقة التالية¹³:

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة.}$$

حيث تحدد هذه العلاقة مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة من إستعادة ورفع حجم الأموال الخاصة، وتقيس مردودية الأموال الخاصة مدى قدرة المؤسسة على توليد أرباح ومكافأة المساهمين ولهذا يهتم المساهم بالمردودية المالية كونها تحدد مصيره فيما يتعلق بالأرباح.

3.6. مردودية النشاط (المردودية التجارية، Retion on sales)

يطلق عليها في بعض الأحيان اسم المردودية التجارية، لأنها تدرس و تسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة، فهي معيار مهم لتقييم الأداء في المؤسسات التجارية، وتتمثل هذه المردودية في قدرة المؤسسة على إستخلاص فائض من التشغيل أو هامش تجاري، فهي بذلك تقدم معلومات تساعد على إصدار حكم ذو قيمة حول فعالية وكفاءة النشاط التجاري و الصناعي الذي تمارسه المؤسسة . والمتغير المعبر عن نشاط المؤسسة هو رقم الأعمال خارج الرسم، لذلك فإن جميع النتائج التي تحققها المؤسسة سيتم مقارنتها مع رقم الأعمال، أي أن رقم الأعمال هو السبب في توليدها ويمكن الإعتماد على عدة مؤشرات لدراسة مردودية النشاط¹⁴.

II. مؤشرات التوازن المالي والتقني في شركات التأمين؛

إن عملية تقييم الأداء المالي في شركات التأمين، تتم عن طريق حساب عدة مؤشرات يتم تحديدها حسب غاية المسير أو الباحث بقيامه بعملية تقييم الأداء المالي، ولذلك فإن نجاح شركات التأمين يتوقف إلى حد كبير على مهارتها في اختيار الأساليب التي يتوجب عليها استخدامها في تنفيذ عملية تحليل أدائها المالي وسنتطرق في مبحثنا هذا إلى تحليل الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

1. نسب تقييم الأداء.

بالإضافة إلى نسب الملاءة والمردودية التي تم ذكرها سابقا في مباحث أخرى نجد نسب أخرى تتمثل في:¹⁵

1.1. نسب النشاط:

تشير نسب النشاط إلى مدى كفاءة إدارة شركات التأمين في استخدام أصولها وتوليد العوائد المجزية، من خلال مقارنة الإيرادات المختلفة لكل أنواع أصول الشركة، وفيما يلي مضامين نسب النشاط في شركات التأمين:

1.1.1. الأقساط إلى حقوق المساهمين: وتقاس كما يلي:

صافي الأقساط المكتتبة/ حقوق المساهمين.

وتمثل هذه النسبة حقوق المساهمين الخسائر غير العادية، حيث كلما كانت مرتفعة دل على تحمل الشركة لأخطار أكبر وبعدها أقصى 300 %.

2.1.1. الاحتفاظ بأقساط التأمين: وتحسب كما يلي:

الأقساط الصافية / إجمالي الأقساط.

تشير هذه النسبة إلى مدى الاعتماد على إعادة التأمين، المعدل مقبول هو أكثر من 50 %.

3.1.1. تكلفة الحصول على رقم الأعمال: وتحسب كما يلي:

مصاريف التسيير / رقم الأعمال الإجمالي.

تمكن هذه النسبة من حساب كل التكاليف المدفوعة لكي تتحصل على رقم أعمالها.

4.1.1. تكلفة مصاريف المستخدمين: وتحسب كما يلي:

(مصاريف المستخدمين) / (رقم الأعمال الإجمالي - رقم أعمال الوكلاء العاملون).

تسمح هذه النسبة من معرفة تكلفة اليد العاملة اللازمة لتحقيق رقم الأعمال.

5.1.1. معدل الأجور المقدمة: وتحسب هذه النسبة كما يلي:

مصاريف المستخدمين / عدد المستخدمين

تسمح هذه النسبة ببيان معدل أجور المستخدمين المقدم.

6.1.1. إنتاجية المستخدمين: تقيس هذه النسبة مدى مساهمة المستخدمين في تحقيق رقم الأعمال.

وتحسب كما يلي: (رقم الأعمال الإجمالي - رقم أعمال الوكلاء العاملون) / عدد المستخدمين.

7.1.1. تكلفة الحوادث: وتحسب كما يلي:

تكلفة الحوادث / الأقساط الصافية للدورة الحالية.

تقوم هذه النسبة بمقارنة تكلفة الحوادث مع الأقساط الصافية للدورة، حيث يجب أن تكون هذه النسبة منخفضة وذلك من أجل تغطية تكاليف التسيير وتحقيق نتيجة استغلال موجبة.

8.1.1. حقوق المؤمن لهم على رقم الأعمال: وتحسب كما يلي:

حقوق على المؤمن لهم/ رقم الأعمال الإجمالي.

تسمح هذه النسبة بتقدير المدة المتوسطة بالأيام للحقوق على المؤمن لهم، ويجب أن تكون منخفضة حتى تحصل الشركة على سيولة إضافية لإجراء توظيفات جديدة.

9.1.1. التوظيفات المالية: وتحسب كما يلي:

نواتج مالية/ توظيفات مالية.

تسمح هذه النسبة بمعرفة النواتج المالية والأرباح الناجمة عن توظيف الأموال التي بحوزة الشركة.

2.1. نسب الربحية.

شركات التأمين إلى تحقيق أكبر ربحية ممكنة، لذا تم وضع مجموعة من النسب لقياس كفاءة وفاعلية الشركة، لأنها إن لم تتحصل على أرباح كافية فإن بقاءها لأجل طويل في سوق المنافسة سيكون مهدداً، وفيما يلي أهم مضامين نسب الربحية في نشاط التأمين:

1.2.1. عائد الاستثمار: وتحسب كما يلي:

(صافي الدخل من الاستثمار) / (متوسط قيمة الأصول المستثمرة للعام الحالي والسابق).

تعتبر هذه النسبة من أهم النسب التي تظهر كفاءة السياسة المالية الاستثمارية لشركة التأمين، وحدها الأدنى المقبول هو 20%.

2.2.1. التغير في الفائض: وتحسب كما يلي:

(الفائض المعدل للعام الحالي - الفائض المعدل للعام السابق) / (الفائض المعدل للعام السابق).

تعتبر هذه النسبة عن المركز المالي للشركة والتغيرات التي تطرأ عليه، تتراوح بين (- 10%)

إلى (+5%).

3.1. نسب السيولة.

تتعامل شركات التأمين في غالب الأحيان بأموال المؤمن لهم، لذلك ينبغي على إدارتها توخي الحرص في اتخاذ قراراتها الاستثمارية حتى لا تتعرض لعسر مالي، لذا تزودنا نسب السيولة بمعلومات مفيدة عن شركات التأمين.

وفيما يلي أهم مضامين نسب السيولة في نشاط التأمين:

1.3.1. الخصوم إلى الأصول السائلة: وتحسب كما يلي⁽¹⁶⁾:

الخصوم / الأصول السائلة.

وتبين هذه النسبة قدرة الشركة على تسوية التزامات حملة وثائق التأمين في حالة التصفية، الحد المقبول لهذه النسبة هو: 105 %.

2.3.1. المخصصات التقنية للأصول السائلة: وتحسب كما يلي:

الأصول السائلة / المخصصات التقنية.

وتهدف هذه النسبة إلى التأكد من توافر سيولة لدى الشركة بالنسبة لمخصصاتها التقنية، والمعدل المقبول هو أقل من 100 %.

3.3.1. الاحتياطات التقنية: وتحسب كما يلي:

(التغير في الاحتياطي للسنة الواحدة) / (فائض العام السابق).

وتعتبر هذه النسبة مؤشر القيمة الاحتياطات التقنية التي تم تكوينها في الدورة السابقة ويكون حداها الأقصى المقبول هو 25 %.

4.3.1. رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل: وتحسب كما يلي:

(رصيد الوكلاء والأقساط تحت التحصيل) / (الفائض).

تفرق أيضا بين الشركات التي تواجه صعوبات مالية بين تلك التي لا تعترضها مشاكل والحد الأقصى لها هو 40 %.

III. دراسة تطبيقية في المديرية الفرعية بالمسيلة

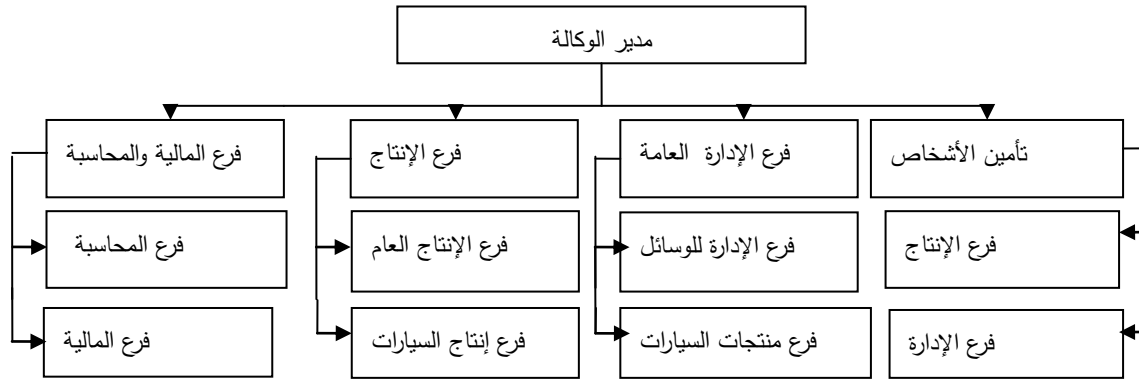
تبلغ عدد المديريات الجهوية في الشركة الوطنية للتأمين 14 مديريةية جهوية، ونظرا لأهمية الدراسة الميدانية في موضوعنا هذا كان إلزاما علينا التوجه إلى المديرية الفرعية بولاية المسيلة والتي أعطتنا تقديما و عريفا للمديرية.

1. تقديم المديرية الفرعية المسيلة

تأسست المديرية الفرعية saa لولاية المسيلة في مارس 1981 وهي تابعة للوكالة الجهوية لولاية سطيف، وتقع الوكالة في طريق برج بوعريبيج تحت رمز 2808 (ص.ب) 204، بمساحة تقدر ب 3170 متر مربع. وتوجد بولاية المسيلة عدة وكالات لشركة saa وهي موزعة كالتالي: المسيلة، سيدي عيسى، أولاد دراج، بوسعادة، عين الملح وكقرة.

وفيما يلي الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية المسيلة:

الشكل (1): الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية المسيلة



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق الشركة.

أما فيما يخص رقم الأعمال للوكالة فهو ممثل في الجدول التالي:

الجدول (1): تطور رقم أعمال فرع ولاية مسيلة خلال الفترة من 2013-2015

السنة	2013	2014	2015
رقم الأعمال	86633781.00	80060582.83	91500000.00

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق الشركة.

نلاحظ من خلال الجدول ان رقم أعمال الفرع بولاية المسيلة نقص خلال سنة 2014 مقارنة بسنة

2013 ولكنه ارتفع في سنة 2014 بمقدار 11439418.

2. تحليل مؤشرات التوازن المالي لشركة الوطنية للتأمين

لتحليل التوازنات المالية في شركة saa نعتمد على ثلاث مؤشرات هي:

❖ رأس المال العامل FR

❖ احتياج رأس المال العامل BFR

❖ الخزينة ET

1.2 حساب رأس المال العامل الدائم للشركة الوطنية للتأمين.

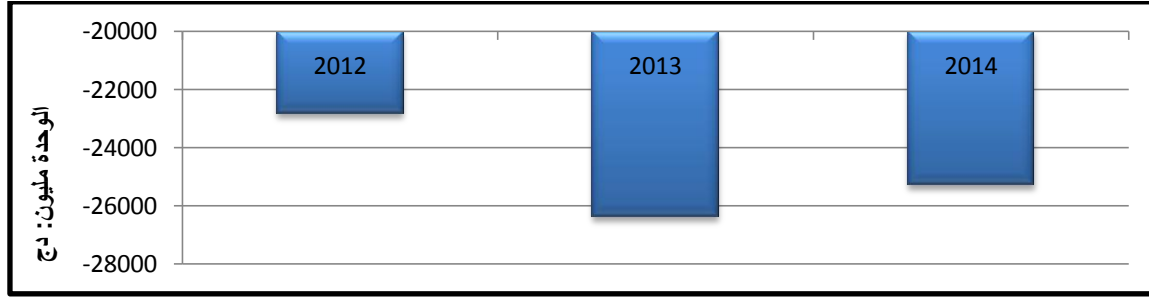
رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الخصوم المتداولة.

جدول رقم (2): رأس المال العامل للسنوات 2012-2014

البيان	2012	2013	2014
الأصول المتداولة	10354963517.01	9909969677.55	9650101270.24
الخصوم غير الجارية	5157412181,26	5033090976.90	5238721667.28
رأس المال العامل الدائم	-22820787567.83	-26349287779.92	-25272959887.16

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق الشركة

الشكل رقم (2) : يمثل رأس المال العامل للسنوات 2012-2014



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (2)

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الصافي سالب خلال السنوات الثلاث، حيث بلغ في سنة 2012 مبلغ -22820787567.83 وانخفض سنة 2013 ليصل إلى -26349287779.92 و في سنة 2014 وصل الى -25272959887.16 مايعني أن الشركة لا تمتلك هامش أمان يمكنها من مواجهة حوادث دورة الاستغلال التي تمس السيولة، كما يدل على أنه هناك ارتفاع في عجز الشركة على مواجهة الالتزامات قصيرة الأجل عن طريق الأصول الجارية، وهذا الانخفاض في رأس المال العامل الدائم راجع الى نقص الأموال الدائمة من جهة وارتفاع الأصول الثابتة من جهة أخرى.

1.1.2. أنواع رأس المال العامل

الجدول (3): أنواع رأس المال العامل 2012-2014

طريقة الحساب	البيان
الأصول المتداولة	رأس المال العامل الإجمالي
الأموال الخاصة - القيم الثابتة.	رأس المال العامل الخاص
مجموع الخصوم - الأموال الخاصة	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق الشركة.

الجدول (4): أنواع رأس المال العامل (2012-2014)

2014	2013	2012	البيان
9650101270.24	9909969677.55	10354963517.01	رأس المال العامل الإجمالي
-30511681554,44	-31382378756,82	-27978199749,09	رأس المال العامل الخاص
40161782824,68	41292348434,37	38333163266,1	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق الشركة.

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الإجمالي يمثل الأصول ذات الطبيعة قصيرة المدى للشركة والتي بلغت خلال السنوات الثلاث عل التوالي المبالغ 9909969677.55

10354963517.01،9650101270.24. أما رأس المال العامل الخاص سالب خلال السنوات الثلاث، ما يعني أن الأموال الخاصة للشركة لاتغطي الأصول الثابتة. ورأس المال العامل الأجنبي يمثل الديون التي بحوزة المؤسسة و تحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها حيث ارتفع سنة 2013 ليصل 41292348434,37 لكنه انخفض سنة 2014 إلى 40161782824.

2.2. حساب احتياج رأس المال العامل.

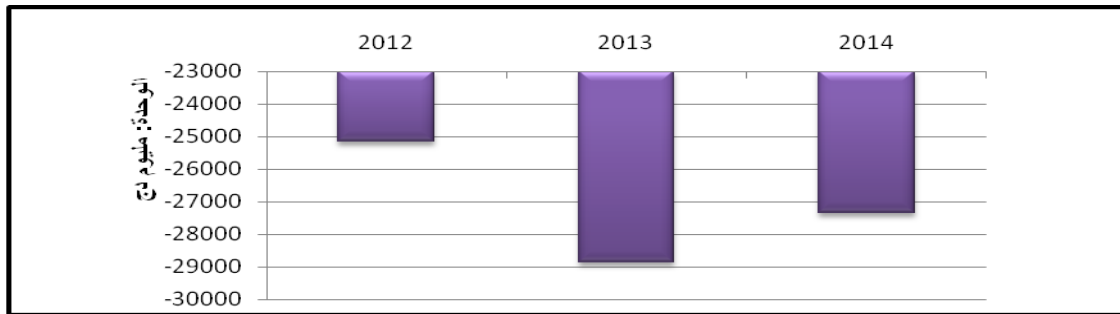
احتياج رأس المال العامل = الأصول المتداولة ماعدا القيم الجاهزة - ديون قصيرة الأجل ماعدا السلفات المصرفية.

الجدول (5): احتياج رأس المال العامل لسنة 2012-2014

البيان	2012	2013	2014
احتياج رأس المال العامل	-25156968193,05	-28860144539,43	-27337343409,8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق الشركة.

الشكل رقم (3): يمثل احتياج رأس المال العامل للسنوات 2012-2014



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (5)

نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل سالبة في السنوات الثلاث وهذا مايدل أن الخصوم المتداولة غير قادرة على تمويل مخزون الشركة وديونها. واحتياجات الدورة للسنة الماضية أكبر من احتياجات الدورة للسنة الحالية، وذلك يعود لقيام شركة التأمين باتخاذ بعض القرارات المتمثلة في تحصيل الموارد بأسرع وقت لكي تستطيع تسديد مستحققاتها في الأجل المحددة.

3.2. حساب الخزينة

الخزينة الصافية = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل

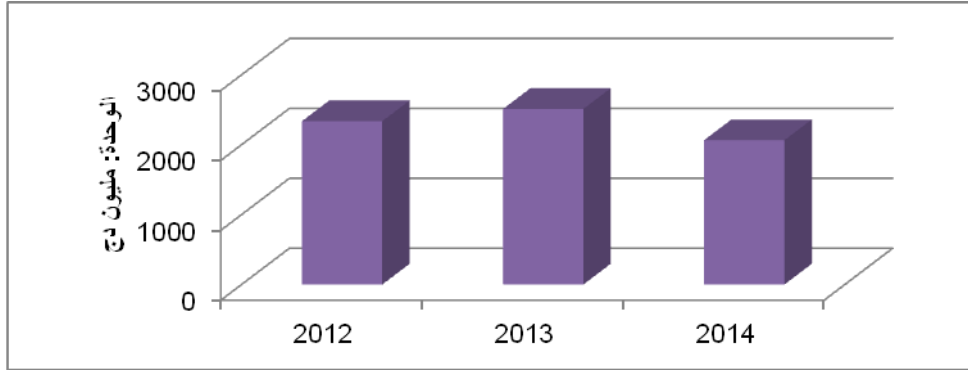
جدول رقم (6): الخزينة الصافية للسنوات (2012-2014)

البيان	2012	2013	2014
رأس المال العامل	-22820787567.83	-26349287779.92	-25272959887.16
احتياج رأس المال العامل	-25156968193,05	-28860144539,43	-27337343409,8

2064383522.64	2510856759,51	2336180625.22	الخبزينة لصفافية
---------------	---------------	---------------	------------------

المصدر: من إعداء الباحثين بالاعتماد على وثائق الشركة.

الشكل رقم (4): الخبزينة الصافية للسنوات 2012-2014



المصدر: من إعداء الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (6)

نلاحظ من الجدول أن الخبزينة موجبة في السنوات الثلاث، وهذا ما يدل على أن رأس المال العامل أعلى من احتياجات رأس المال العامل، وهو ما يعني بأن للمؤسسة فائض للسيولة يمكنها من تمويل الأصول المتداولة.

3. تحليل نسب الملاءة والمردودية للشركة الوطنية للتأمين

دراسة النسب هي وسيلة ضرورية لدراسة الهيكل المالي وتسيير الشركة عن طريق المعطيات المحاسبية المعيرة، فهو وسيلة دراسة مقارنة من حيث أنها تمكن من المقارنة بين عدة سنوات، وبين عدة شركات، فهي تهدف إلى إخضاع الشركة التأمينية إلى قواعد تسييرية مشتركة، ونظرا لخصوصية النشاط التأميني فهي تعتمد على النسب التالية في عملية تقييم النشاط:

1.3. نسب الملاءة:

إن الشركة التأمينية، وبناء على إلزام المشرع الجزائري من خلال القانون 338/95 المؤرخ في 95/10/30، مجبرة على تغطية الأخطار عن طريق الإيداعات المختلفة كما يلي: 15% من الديون التقنية و 20% من رقم الأعمال، وقد نص القانون أنه يجب على الشركة التأمينية إظهار هذه النسبة كل 06 أشهر وإعلانها في التقارير الدورية للشركة، وفي حالة عدم تشكيلها أو عدم كفاية تمويلها فيجب على الشركة تشكيل هذا الهامش في مدة أقصاها 06 أشهر من افتتاح الدورة المالية الجديدة، وفي حالات استثنائية عند إثبات عجز الشركة على الوصول إلى هذا الهامش، فإن السلطات تتدخل ويصل الأمر إلى إمكانية نزع الإعتماد من ممارسة المهنة كلية، وهذا لحماية المؤمن لهم من احتمالات ضياع حقوقهم، والجدول التالي يبين تحليل نسب الملاءة:

الجدول رقم(7): تحليل نسب المردودية

2014	2013	2012	كيفية الحساب	البيان
%107.61	%100.87	%100.09	(رأس المال الاجتماعي + الاحتياطات + المؤونات المقننة) // الديون التقنية	هامش الملاءة
%128.41	%125.09	%134.75	الأموال الخاصة/إجمالي التعويضات	كفاية الأموال الخاصة
%63.36	%61.21	%63.92	الأموال الخاصة / الأوراق المالية المستثمرة	الأموال الخاصة إلى الاستثمار في الأوراق المالية
%199.66	%208.25	%206.52	الأصول الثابتة / الأموال الخاصة	الأصول الثابتة للأموال الخاصة
%78.39	%75.13	%66.13	التعويضات / الديون التقنية	التعويضات للديون التقنية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق الشركة.

من الجدول نلاحظ ما يلي:

- ❖ من حساب نسب الملاءة تبين أن هامش الملاءة هو أكبر من الحد الأدنى المطلوب وهو 15% من الديون التقنية وهذه النسب تبين مدى قدرة الشركة على الإيفاء بالتزاماتها وتحقيق الأرباح.
- ❖ من حساب نسبة كفاية الأموال الخاصة نجد أن الشركة تعتمد على أموالها الخاصة كمورد ثانوي، حيث تملك نسبيا المقدرة على تغطية التزامات الخاصة، وهذا يعود لارتفاع التعويضات التي تقدمها الشركة للمؤمن لهم، وبالتالي يجب على الشركة أن تسعى إلى تخفيض هذه التعويضات، وذلك من خلال تخفيض التأمين على السيارات التي تعتبر أكثر التأمينات مخاطرة وذلك لكثرة الحوادث فيها، وتسعى إلى التأمين على المباني والأراضي الفلاحية أو التأمين الجماعي للسيارات.... والتي تكون أقل مخاطرة من التأمين على السيارات، ومن الأصول الثابتة للأموال الخاصة نجد أن الشركة لها مقدرة على تغطية أموالها الخاصة من خلال أصولها الثابتة، ومن خلال نسبة التعويضات للديون التقنية نجد أن هذه النسبة في ارتفاع مما يدل على أن الشركة تقوم بالوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم، وهي تقترب من 1 خلال سنوات الدراسة مما يعني أن الشبكة الوطنية للتأمين لها قدرة على تعويض الحوادث.

2.3. نسب المردودية:

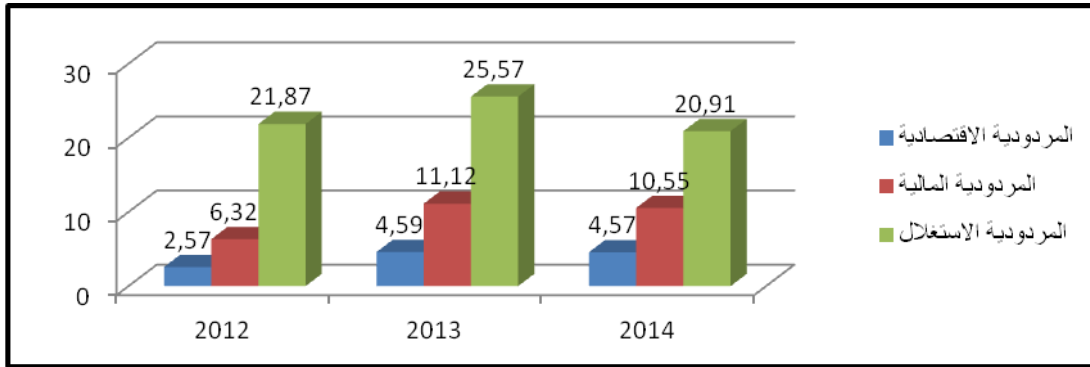
تعتبر المردودية بصفة عامة عن مدى استخدام الشركة لمواردها بكفاءة وفعالية للحصول على عوائد، وهي تتمثل في النسب الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (8): تحليل نسب المردودية

البيان	كيفية الحساب	2012	2013	2014
المردودية الاقتصادية	نتيجة الدورة / مجموع الأصول	%2.57	%4.59	%4.57
المردودية المالية	نتيجة الدورة / الأموال الخاصة	%6.32	%11.12	%10.55
مردودية الاستغلال	نتيجة الاستغلال / رقم الأعمال	%21.87	%25.57	%20.91

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق الشركة.

الشكل رقم (5): تحليل نسب المردودية



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (8)

تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي للشركة وبين مدى مساهمة الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال. ومن خلال الجدول نلاحظ ان هذه النسبة موجبة خلال فترة الدراسة. وحققت الشركة في 2013 نسبة 4.59% وهي أعلى نسبة وتعني أن الشركة تولد 0.459 عن كل دينار تستثمره، وفي 2014 تتخفف لتصبح الشركة تحقق 0.457 عن كل دينار تستثمره، حققت المردودية المالية نسبة 6.32% سنة 2012 وتبين أن الدينار الواحد المستثمر من طرف أصحاب رأس المال في الشركة يعطي عائد بقيمة 6.84% وارتفعت هذه النسبة في سنة 2013 ولكنها انخفضت في 2014. أما مردودية الاستغلال فحققت نسبة مرتفعة خلال فترة الدراسة الا أنها حققت انخفاضا سنة 2014 وتعبر هذه النسب على فاعلية الشركة في ممارسة نشاطها التأميني.

IV. الخاتمة

تبيّن من خلال دراستنا والتي كانت محددة بثلاث سنوات الدور الفعال للتأمين، حيث لاحظنا تطور حجم مبالغ التعويضات المدفوعة من طرف الشركة الوطنية للتأمين من سنة إلى أخرى، ومن خلال هذه التعويضات يتبين الدور الكبير الذي يلعبه التأمين في تغطية المخاطر ومحاولة إعادة تشكيل رأس المال المنتج للوحدات المؤمنة، كما يعكس دور وكفاءة الشركة في تغطية الخسائر التي يتعرض لها الأفراد والمؤسسات، ومساعدتهم على الاستمرار ومواصلة نشاطاتهم ومن خلال المبالغ المعتبرة التي سددتها

الشركة نستنتج صحة المركز المالي وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المؤمن لهم دون أن تضع توازنها المالي في خطر، ولأدل على ذلك تمكنت شركة SAA من تحقيق رقم أعمال سنة 2015 قدر بـ 27366 مليون دج.

يحتل فرع تأمينات السيارات والحريق مكانا بارزا من بين كافة فروع التأمين في تشكيلة تعويضات الشركة بنسبة بلغت 76% و 12% على الترتيب في سنة 2015؛

نتائج البحث:

1. هناك سعي واضح من الدولة لتحسين قطاع التأمين، ويتجلى هذا من خلال القوانين التي سنّها المشرع الجزائري، ويعتبر القانون الجديد للتأمينات خير دليل على ذلك (قانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فبراير 2006)؛

2. يتميز سوق التأمين الجزائري بأنه سوق التأمينات الإلزامية، حيث تشكل أقساط التأمينات الإجبارية ما نسبته كما أن نسبة فرعي السيارات والممتلكات (الحريق) سنة 2015 على التوالي 51% و 33%، بينما تشكل التأمينات على الحياة ما نسبته 07% من إجمالي أقساط التأمين الكلية؛ ويعود سبب هذا الانخفاض للتحفظ الديني الذي يحمله الكثيرون ضد هذا النوع من التأمين؛

3. سيطرة فرعي تأمين السيارات على محفظة الشركة الوطنية للتأمين بنسبة 76%؛

4. تعتبر الشركة الوطنية للتأمين من أبرز الشركات الوطنية في سوق التأمينات الجزائري، وهذا ما يبينه تزايد رقم الأعمال الذي تحققه في كل سنة؛

5. من خلال تحليل المؤشرات المالية نستطيع التعرف على قدرة شركات التأمين على الوفاء بالتزاماتها والتزامات الملاءة المفروضة عليها؛

ومن خلال المتوصل إليها وانطلاقا من الفرضيات الأساسية يمكن عرض نتائج الفرضيات لهذه الدراسة؛

نتائج اختبار الفرضية:

تتمثل الفرضية في: " يتمثل دور مؤشرات التوازن المالي في قياس الأداء المالي للشركة الوطنية للتأمين. من خلال تحليل النتائج المتوصل إليها نتيجة تطبيق هذين المؤشرين". هذه الفرضية صحيحة لأنه ومن خلال دراستنا للشركة الوطنية للتأمين تبين لنا أنه من خلال تحليل الملاءة والمردودية للشركة استطعنا التعرف على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وتعويض الحوادث مما بين لنا المركز المالي للشركة وقوتها في السوق من خلال تحقيقها لرقم أعمال مرتفع كل سنة مما يزيد من قدرتها على المنافسة؛

الاقتراحات:

من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية يمكن الخروج بمجموعة من الاقتراحات نذكر منها:

- ❖ تفعيل دور مصالح المحاسبة والمالية في شركات التأمين؛
- ❖ التنسيق وتوحيد الدراسات التقنية والمالية فيما يخص المعايير الدولية لمحاسبة التأمين؛
- ❖ تنويع المنتجات التأمينية في سوق التأمين في الجزائر.

التهميش:

- 1- الإتحاد العام العربي للتأمين، 1994، الحسابات الفنية والمالية والإستثمار في شركات التأمين وإعادة التأمين، مصر ، ص21.
- 2- عيد أحمد أبو بكر، 2011، إدارة الأخطار لشركات التأمين (أخطار الاكتتاب، أخطار الإستثمار، دار صفاء، الطبعة 1- عمان - الأردن، ص31.
- 3- طابيلب فاتح، 2012، محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية - دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين CCAP، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة - بومرداس، ص 117.
- 4- شنافي كفية، 2014، القواعد التوجيهية المنظمة لعمل شركات التأمين الملاءة 2، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 1، سطيف، ، ص 210.
- 5- بن ساسي إلياس ، قريشي يوسف ، 2011، التسيير المالي: الإدارة المالية دروس و تطبيقات الطبعة 1، دار الهومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر ، ص 112.
- 6- السعيد فرحات جمعة، 2006 ، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياضي، ص 83.
- 7- دادي عدون ناصر، تقنيات مراقبة التسيير، تحليل مالي، دار المحمدية العامة، الجزائر، ص 57.
- 8- دربال سمية، شلوك المؤسسات الاقتصادية في تمويل نموها الداخلي، دراسة مقارنة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والمؤسسات الكبيرة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2005 الى 2010 ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، 2011-2012، ص 59.
- 9- عكوش محمد الأمين، 2011، أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة ،قسم كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم التجارية، جامعة الجزائر 03 ، ص50.
- 10- Serge Evreart، analyse et financier ،editionegrolles، Paris ، 1991، P149،
- 11- عكوش محمد الأمين، مرجع سابق، ص52.
- 12- بن ساسي إلياس، قريشي يوسف ، مرجع سابق ، ص267.
- 13- كانش عبد الصمد ، تحليل وتقييم الأداء المالي لشركات التأمين، دراسة تطبيقية على الشركة الوطنية للتأمين ورقلة خلال الفترة (2010-2013)، قسم العلوم المالية و المحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرياح ، ورقلة، ص08.
- 14- عكوش محمد الأمين ، مرجع سابق ، ص 51، 52.

¹⁵ - سليمة طبايبية، مرجع سبق ذكره، ص ص 82-83.

¹⁶ - هي مخصصات لمواجهة التزامات الشركة تجاه مؤمنياها، مما يبين أنها تمثل دينا على عائقها وتلزم بتكوينها سنويا لضمان حقوق المؤمن لهم.